



1302 شركة باستثمارات كويتية تغطي أغلب القطاعات

ثقة كويتية في الاقتصاد المصري بـ 4,7 مليارات دولار استثمارات

- الكويت تحتل المرتبة الـ 4 في قائمة الدول المستثمرة في مصر
- أكبر الاستثمارات في القطاع المالي.. يليه «البتروك والغاز» ثم «الصناعي»
- «الصندوق الكويتي» مؤل 50 مشروعاً بـ 3,2 مليارات دولار خلال 54 عاماً
- تأسيس 364 شركة بمساهمات كويتية برأسمال 918 مليون دولار

والطرق والكباري والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبحوث الصحراء والوثائق الاستراتيجية وزراعة النخيل وتصنيع التمور، وبذلك تبلغ القيمة الاجمالية للمشروعات الجارية 524,1 مليون دينار ما يعادل 1,85 مليار دولار. وحول التوزيع القطاعي للمشروعات التي يساهم بها الصندوق الكويتي، أشارت الى ان قطاع الكهرباء يستحوذ على 41% من حجم المشروعات، ويستحوذ قطاع معالجة المياه التابع لوزارة الإسكان على 30%، وقطاع الزراعة والاستصلاح يستحوذ على نسبة 5%، وأخيراً يستحوذ قطاع الغاز على 3% من حجم المشروعات. وتأتي ثقة المستثمرين الكويتيين في الاقتصاد المصري تزامناً مع الثقة العالمية والتي جاءت بشهادة أكبر المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي توقع في تقريره الأخير أن ينمو اقتصاد مصر بنسبة 5,9% خلال العام المالي المقبل 2019 - 2020. مقارنة بـ 5,5% خلال العام المالي الحالي 2018 - 2019.



رباب الجوهري

كشفت إحصائية، حصلت عليها «الانباء» من وزارة الاستثمار والتعاون الدولي في جمهورية مصر العربية، أن إجمالي الاستثمارات الكويتية في مصر بلغ 4,7 مليارات دولار، فيما بلغ عدد الشركات التي بها مساهمات كويتية 1302 شركة موزعة على قطاعات الاستكشافات البترولية بـ 73 شركات والقطاع المالي بـ 73 شركة والتصنيع بـ 220 شركة والإنشاءات بـ 286 شركة وقطاع السياحة بـ 118 شركة، علاوة على قطاع الخدمات بـ 403 شركات والزراعة بـ 125 شركة والقطاع العقاري والتكنولوجي.

توسعات لـ «أكويتي» بـ 900 مليون جنيه.. و«الخرافي» بـ 700 مليون.. والشايح بـ 250 مليوناً

وقال تقرير صندوق النقد الدولي ان مؤشرات الاقتصاد المصري الكلية شهدت تحسناً ملحوظاً منذ إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي في نوفمبر 2016، والذي بدأ بتحرير سعر الصرف والعمل على دعم الدين والعجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وشهد الاحتياطي من النقد الأجنبي ارتفاعات متتالية إلى جانب انخفاض الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب تراجع معدل البطالة والتضخم.

من 1964 حتى 2018 (54 عاماً) بقيمة اجمالية بلغت حوالي 3,2 مليار دولار بالإضافة الى عدد 48 مليون دولار (في مجالات الإسكان والصحة والموارد المائية والري والمجتمعات العمرانية والكهرباء والغازات الطبيعية والنقل

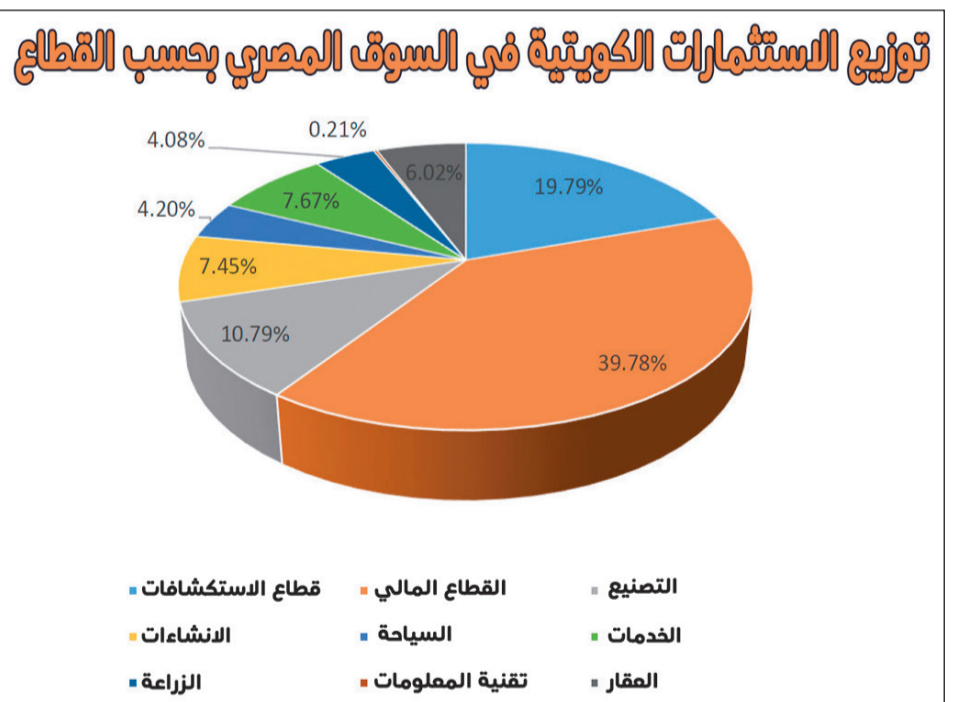
وعلى صعيد محافظة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في مصر، أشارت الإحصائية الى أن عدد المشروعات التي ساهم الصندوق في تمويلها عبر قروضه في جمهورية مصر العربية 50 مشروعاً خلال الفترة

مجموعة الخرافي بتوسعات قدرها 700 مليون جنيه، ثم شركة الشايح التي ضخست استثمارات بقيمة 250 مليون جنيه وشركة إجيليتي بتوسعات قدرها 60 مليون جنيه وأخيراً شركة السخنة للتكرير والبتروكيماويات.

استقرار الدولة في 2014 شهدت الاستثمارات الكويتية زيادة 25%، وحول أكبر الشركات التي توسعت أو تم تأسيسها منذ 2014 أظهرت الإحصائية ان شركة أكويتي حققت توسعات بـ 900 مليون جنيه مصري تلتها

وقالت الإحصائية إن هناك 14 مكتب تمثيل وذلك حتى 30 ديسمبر 2018، مشيرة الى ان الكويت تحتل المرتبة الـ 4 في قائمة الدول المستثمرة في مصر. وأفادت الإحصائية بان عدد الشركات التي تم تأسيسها وبها مساهمات كويتية بلغت 364 شركة برأسمال 918 مليون دولار وذلك خلال الفترة من ابريل 2014 الى 30 ديسمبر 2018، موضحة ان عدد الشركات الكويتية المدرجة في البورصة المصرية بلغ 21 شركة حتى 30 يونيو 2018. وعلى صعيد القطاعات، قالت الإحصائية ان استثمارات القطاع المالي تحتل المرتبة الأولى بنسبة 39,78% يليه قطاع البترول بنسبة 19,79% يليه القطاع الصناعي بنسبة 10,8%، كما شهدت الاستثمارات الكويتية تراجعا بداية من العام 2013/2014 نتيجة للأحداث السياسية التي مرت بها مصر خلال تلك الفترة والذي اثرت سلباً على تدفقات الاستثمارات الكويتية الى مصر، لكن مع بداية

القطاع	عدد الشركات	رأس المال	إجمالي الاستثمارات	اسهم الاستثمار الأجنبي المباشر
الاستكشافات	7	927256,7574	927256,7574	248562,4356
القطاع المالي	73	740799,321	1863344,411	2025089,428
التصنيع	220	330957,708	505272,138	480545,935
الإنشاءات	286	253009,779	349012,624	320352,812
السياحة	118	212821,055	196949,97	199087,682
الخدمات	403	200038,853	359162,205	342465,665
الزراعة	125	35952,925	191276,123	119079,683
تقنية المعلومات	70	7246,522	10052,734	10945,133
العقارات	0	0	282140	282140
المجموع	1302	2,708,082	4,684,466	4,028,268



نصف سنوية للقرض المحلي اعتباراً من أبريل الجاري وتستمر الدفعات حتى 2026

«البتروك»: سداد 80 مليون دينار أول أقساط قرض «الوقود البيئي»

- سداد أول أقساط القرض الخارجي في 2018 ويحل موعد استحقاقها في الفترة من 2026 إلى 2028



أحمد مغربي

علمت «الانباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان شركة البترول الوطنية الكويتية ستبدأ اعتباراً من شهر أبريل الجاري بسداد الاقساط نصف السنوية لقرض الوقود البيئي المحلي البالغة قيمته 1,2 مليار دينار والذي تم توقيعه مع البنوك المحلية بتاريخ 28 أبريل 2016 وتتألف القروض طويلة الاجل من تمويل تقليدي وإسلامي. وقالت المصادر ان الاقساط نصف السنوية التي ستقوم شركة البترول الوطنية بسدادها اعتباراً من أبريل 2019 الى 28 ابريل 2026 تبلغ 80 مليون دينار. وذكرت ان القروض طويلة الاجل تحمل معدل فائدة بنسبة 1% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي وهي غير مضمونة، وتم استخدام هذه الاموال بالكامل من قبل شركة البترول الوطنية لتمويل مشروع الوقود البيئي. وحول القرض الخارجي الذي تم توقيعه في 29 و 31 أغسطس 2017، قالت المصادر ان شركة البترول الوطنية ابرمت اتفاقية تسهيلات قرض طويل الاجل بمبلغ 6,245 مليارات دولار بما يعادل 1,872 مليار دينار مع وكالات ائتمان الصادرات الدولية، مشيرة الى ان تمويل وكالات الصادرات يستحق السداد خلال فترة تتراوح بين 8 و10 سنوات على

أقساط نصف سنوية بدأت من 2018 ويحل موعد استحقاقها في الفترة بين 2026 و2028. وأشارت المصادر الى انه من ضمن إجمالي تمويل وكالات ائتمان الصادرات الدولية، يحمل مبلغ 500 مليون دولار (بما يعادل مبلغ 150 مليون دينار) معدل فائدة ثابتاً بواقع 3,22% سنوياً، بينما يحمل مبلغ 5,7 ملايين دولار معدل فائدة متغيراً وهو سعر الليبور لمدة 6 أشهر مضافاً اليه هامش يتراوح بين 0,75% و1,25% سنوياً ويستحق سداد الفائدة على اساس نصف سنوي، وبينت ان تمويل وكالات الصادرات الدولية مضمون من قبل مؤسسة البترول الكويتية، وتم اقتراضه بشكل محدد من أجل تمويل مشروع الوقود البيئي، كما في 31 مارس 2018، وقامت شركة البترول الوطنية الكويتية بسحب مبلغ 931 مليون دينار من إجمالي التزام تمويل وكالات ائتمان الصادرات الدولية. هذا، وقد تم توقيع الاتفاقيات مع البنوك المحلية بقيادة بنك الكويت الوطني والذي مثل البنوك التقليدية، فيما مثل بيت التمويل الكويتي (بيتك) البنوك الإسلامية المحلية. ويعتبر مشروع الوقود البيئي استراتيجياً يهدف لتوسيع وتطوير مصفاة ميناء عبدالله وميناء الاحمدى لتكونا مجمع تكرير متكامل بطاقة اجمالية تبلغ 800 ألف برميل يومياً، ومن المتوقع أن يعزز مكانة الكويت العالمية في صناعة تكرير النفط.